Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

الثورة الجزائرية وتجلياتها النضالية: الإضراب عن الطعام: إضراب نوفمبر 1961م أنموذجا.

The Algerian revolution and its manifestations of struggle: the hunger strike: the November 1961 strike was a model.

د. عبد القادر خليفي Dr : Khelifi Abdelkader
قسم التاريخ جامعة المسيلة
Department of History University of M'sila
E-mail : khelifi7070@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2018-07-17 تاريخ القبول : 2018-11-22

الملخص:

تروم هذه الورقة العلمية البسيطة- التي تعد محاولة أولى حسب اعتقادنا- عرض تجربة نضالية متميزة تكاد تكون غير مسبوقة في تاريخ الحركات التحررية، تتمثل في الحركة الجماعية للإضراب عن الطعام، التي شنّها الآلاف من المعتقلين الجزائريين بالسجون الفرنسية خلال شهر نوفمبر 1961م لمدة ثلاثة أسابيع، والتي جاءت في ظرفية بالغة الحساسية، وفي وقت كانت فيه سفينة الثورة بحاجة إلى دفعة تسمح لها بالوصول إلى شاطئ النجاة، فكان أن أسهمت تلك الحركة بالفعل في تسريع وتيرة المفاوضات، والوصول بها إلى توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في18 مارس 1962م، الذي مهد الطريق لإجراء استفتاء تقرير المصير، وإعلان الاستقلال بتاريخ 05 جويلية من نفس العام.

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية، النضال السلمي، الإضراب عن الطعام، السجون، الاستعمار الفرنسي.

Abstract:

This simple scientific paper - a first attempt, according to our opinion - presents a unique and unprecedented experience of struggle in the history of liberation movements. This is the collective movement of the hunger strike launched by thousands of Algerian detainees in French prisons during the month of November 1961 for three weeks, Which came in a very sensitive circumstance, at a time when the ship of the revolution needed a push to reach the shore of survival, was that the movement has already contributed to accelerate the pace of negotiations, and access to the signing of the cease-fire on March 18, 1962, which paved the way for A referendum approves And the Declaration of Independence on 05 July of the same year.

Keywords: Algerian revolution, peaceful struggle, hunger strike, prisons, French colonialism

1. مقدمة:

من الحقائق التي استوقفت الدّارسين لحركية الثورة الجزائرية، حالة الثراء النضالي التي ميزت أطوارها،فسنوات المواجهة السبعة لم تكن مطلقا مجرد حرب عنيفة وحسب، وظفت خلالها أدوات القتال الكلاسيكية، ومعارك الكرّ والفرّ، ولم يكن مسرحها التضاريس الصعبة في المناطق الجبلية، ولا أزقة بعض المدن، ولكنها مثلت مواجهة متعددة الأبعاد، فقد حملت عنفوانها حتى إلى الأماكن التي اعتقد المستعمر الفرنسي أنها مقبرة النشاط النضالي، فكان أن تحولت السجون إلى بيئات نضالية بامتياز، ذلك أن إستراتيجية قيادة الثورة لم تستبعد أي رافد من شأنه تعزيز المسيرة وتقوية لحمة الكفاح، بما عكس درجات الوعي الجماعي لمناضلي جبهة التحرير الوطني ولعموم الجزائريين،فكانت التجربة الثورية الجزائرية متميزة، عرضت لوحات من الصمود أبهرت الأعداء، وحازت إعجاب الأصدقاء.

إن الإشكالية التي ستحاول هذه الورقة البسيطة الخوض فيها، تتعلق بمدى نجاح سلاح الإضراب عن الطعام- بوصفه واحدا من الأساليب النضالية السلمية - في اختراق جدار الأوكار الموحشة، وتحويل تلك الفضاءات الرهيبة إلى معسكرات للوطنية، ومنابر للدفاع عن القضية الجزائرية والمساهمة في تعرية السياسة الفرنسية داخليا وأمام الرأي العام العالمي.

فما هي الظروف المحيطة بهذه الحركة الاضرابية؟ وما هي الأصداء التي خلفتها؟ وكيف أسهمت في دفع عجلة التفاوض لبلوغ التسوية النهائية للمسألة الجزائرية؟

2. الإضراب عن الطعام في قلب المواجهة.

يعد اللجوء إلى خيار الإضراب عن الطعام ظاهرة غير مألوفة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية في صراعها مع المحتلين، إذ أنه دخل المعترك النضالي عشية اندلاع ثورة أول نوفمبر، لاسيما لدى بعض الموقوفين من الذين زجّ بهم بعد حملة المطاردات التي تلت كشف وتفكيك المنظمة الخاصة عام 1950م، ومن ثمة يعتبر من بين الوسائل الدفاعية المستجدة، هدف من خلاله المناضلون إلى ممارسة الضغط على الإدارة الاستعمارية، لتخفيف الإجراءات المشددة داخل المؤسسات العقابية، كما رام نيل الاعتراف بصفة السجين السياسي، بالنسبة لأولئك المناضلين الذين ولجوا هذه الأماكن لدوافع تتعلق بنشاطاتهم الوطنية.

وفي هذا الصدد، يمكننا الحديث عن التجربة التي خاضها عبان رمضان بعد نقله من السجون الجزائرية إلى فرنسا في مطلع سنة 1952م، حيث وضع في سجن اينسيشاين في منطقة أورين Haut-Rhin بالألزاس شمال فرنسا، وسط ظروف قاسية، عزل خلالها الرجل عن العالم الخارجي الأمر الذي قاده إلى شن إضراب عن الطعام لمدة ثلاثة وثلاثين يوما، مما حدا بسلطات السجن إلى نقله إلى المستشفى، وإرغامه على تناول الطعام وقد توجت حركته التي كادت أن تقضي عليه باستفادته من وضعية السجين السياسي.

ويذهب الباحث خالفة معمري، وهو يشيد بخطوة هذا المناضل الصلب إلى القول: (والواقع أنه لم يوجد سجين جزائري أبدى ما أبداه عبان رمضان من الإيمان بقضيته والثبات في كفاحه، هكذا واجه وحيدا ومنعزلا النظام العقابي الفرنسي، وكان قدوة لكثيرين من بعده، ممن استغلوا طريقة الإضراب عن الطعام للحصول على بعض المزايا المرتبطة بوضع السجناء السياسيين).[1]

يعتقد بن بلة وهو من القيادات التي عاشت هذه التجربة في وقت لاحق، أن المناضل الذي يختار هذا الأسلوب في النضال لا بد أنه يتمتع بإرادة خاصة، ويسعى لتحقيق مكسب سياسي على حساب سطوة العدو، وفي هذا المعنى يقول: (وبديهي، أن المضرب عن الطعام مناضل من عجينة خاصة، فهو لا يهدف بلجوئه إلى هذا الخيار إلى قتل العدو، بل إلى قتل نفسه لتلطيخ العدو بالعار إنه بانتحاره البطيء يرمي في وجه عدوه بموته المقبل).[2]

لقد قام المعتقلون الجزائريون بإضرابات عديدة عن الطعام، استهدفت تغيير أوضاعهم الحياتية داخل السجون والمعتقلات فيما يخص المأكل والرعاية الصحية، أو للمطالبة بصون كرامتهم الشخصية كالحد من التعرض للضرب والإهانة، والحق في ممارسة الشعائر الدينية، كما كانت لهم رغائب أكثر طموحا وهي المتعلقة بالجانب السياسي، مثل رفض اعتبارهم سجناء تابعين للقانون العام، ولما كان تحقيق تلك الأمنيات يستلزم توفر قوة ضغط معينة، وهو ما لم يكن يحوزه هؤلاء، فإن الوسيلة الوحيدة التي تركت لهم هي الإضراب عن تأدية الأشغال المفروضة أو عن الطعام كشكل من أكثر أشكال النضال فعالية، لأنه يصنع من الضعف سلاحا.[3]

وعمليا، وبغرض ضمان استمرار حركتهم أطول مدة ممكنة، كان المضربون عن الطعام يتناولون كمية من الماء ممزوجة بقطع من السكر أحيانا، ويقول أحد المساهمين في هذا الحراك (أنه وخلال الامتناع عن تناول الطعام كان يتم شرب كمية من المياه كي تساعد المناضل على الاستماتة في موقفه، ذلك أن المناضل الذي حرم معدته من الأكل، يتوجب عليه أن يعيش مدة أطول للفت انتباه الرأي العام وإقلاق السلطات والتأثير على قراراتها).[4]

كان لافتا بدءا من عام 1958م تكرار لجوء المعتقلين الجزائريين إلى حركة الإضرابات عن الطعام وأيضا الامتناع عن التجاوب مع المساءلات القضائية، وليس في وسعنا هنا حصر كل الحركات الإضرابية التي غطت السنوات الأربعة الأخيرة من عمر الثورة، غير أننا سنتوقف عند المعالم البارزة التي عرفت الانتشار ولقيت الصدى سواء أكان إعلاميا أم سياسيا.

حملت شهادة محمد لبجاوي وهو أحد قادة الفدرالية الذين جرى توقيفهم واخضاعهم للاعتقال بسجن لاصنتي la Santé ثم بسجن فران fresnes بدءا من شهر مارس 1957م، رفقة العديد من الكوادر على غرار أحمد طالب الإبراهيمي، وصالح الوانشي، و العياشي ياكر، وغيرهم الكثير من المعطيات التي تلقي أضواء على ما كان يجري داخل الجدران المعزولة، حيث كان يطبق على هؤلاء باعتبارهم مناضلين في جبهة التحرير الوطني نظام سجناء الحق العام، وهي الصفة التي تقاسموها مع عدد من المعتقلين المنضوين تحت تنظيم الحركة الوطنية الجزائرية التي قادها مصالي الحاج.

ولعل من النقاط الهامة التي حملتها ذات الإفادة، حديثه عن تبدل ملحوظ في أسلوب تعامل الموقوفين مع القضاة المحققين، بما قاد إلى نظام جديد للدفاع مسّ التقاليد القضائية السارية وقتئذ ويتمثل في الامتناع عن الرد على استجوابات القضاة العسكريين، الذين أصابتهم الدهشة من هذا التطور، فاللهجة التي سمعوها على لسان لبجاوي لا تبعث على الارتياح:(اقتلونا إذا أردتم فأنتم تمتلكون القوة، ولكن لا تستطيعون محاكمتنا إننا لن نجيب على أي من أسئلتكم، فنحن مكافحون جزائريون ولا نعترف أبدا بالقضاء الفرنسي).[5]

تمثل إضرابات القائد التاريخي رابح بيطاط نموذجا للتحدي، فقد أضرب في سجن " سان مالو" بمنطقة بروطانيا من 16 إلى 29 جويلية 1958م، مطالبا بحقوقه كسجين سياسي باعتباره من قادة الثورة، وقد أعاد الكرة بسجن " فران" في 07 أكتوبر الموالي، ما جعل القادة التاريخيين الأربعة، بن بلة، وخيضر، وآيت أحمد، وبوضياف، وبقية المعتقلين بسجن "لاصنتي" بباريس يشنون إضرابا بدورهم تضامنا معه بتاريخ 28 أكتوبر من ذات السنة[6]، وقد استمرت الحركة الاضرابية مدة أسبوعين، وقد كانت قاسية ومكلفة صحيا ومكسبيا، حيث قررت الحكومة الفرنسية إلغاء نظام المعاملة الخاص بالمساجين السياسيين، وتم نقل القادة الخمسة إلى جزيرة آكس، ثم إلى قصر تيركان Château de Turquant، وبعدها إلى قصر دونوا Ch d'Aulnoy ، أما أعضاء الفدرالية فقد أعيدوا إلى سجن فران.

تناولت الصحافة القضية، وتدخلت الحكومات العربية بإرسال بعثة لهذا الغرض، وقام الجنرال ديغول أخيرا بإبطال القرار، معتبرا ما أقدم عليه ميشال ديبيري خطأ، حيث تم إعادة إخضاعهم إلى نظام المساجين السياسيين،[7] كما شن المعتقلون الجزائريون إضرابا عن الطعام في سجن فران في ضواحي باريس من 18 جوان 1959م إلى أول جويلية 1959م، انخرط فيه 1500 مناضل موقوف، أسفر هذا الإضراب عن اتفاق بين لجنة ممثلة للمعتقلين ولجنة ممثلة لوزارة العدل، يقضي بمنح المعتقلين النظام السياسي، لكن الوضعية لم تتغير في الواقع، فاضطر المعتقلون إلى الدخول في إضراب أخر غير محدود عن الطعام يوم 17 جويلية من نفس العام، وقد وجهت قيادة اتحادية جبهة التحرير بفرنسا نداء إلى المعتقلين في السجون الأخرى لكي يشنوا إضرابا عن الطعام تضامنا مع معتقلي سجن فران، واضطر وزير العدل الفرنسي إلى إصدار تعليمة بعد الاتفاق الذي وقّع يوم 31 جويلية 1959م بين ممثليه وممثلي المعتقلين، هذه التعليمة الصادرة يوم 04 أوت 1959م تمنح المعتقلين السياسيين نظاما أقل من النظام السياسي، مما يمكنهم من استلام بعض الجرائد وطرود من مؤسسات الصّداقة، وإمكانية تنظيم تلقي الدروس وتأدية صلاة الجمعة لعدد أكثر من خمسة مصلين، وقد توقف هذا النظام بعد تعيين ميشال ديبري كوزير أول.[8]

ظلت مسألة القبول والتراجع بشأن الاعتراف بوضعية السجناء السياسيين تخفت وتظهر على السطح وهي بلا شك تدخل في إستراتيجية فرنسا لإخضاع المعتقلين، كما ظل الإصرار الجزائري حاضرا، وكعينة عن ذلك، الإضراب الذي شنه 325 موقوفا في سجن ليون بتاريخ 01 ديسمبر 1960م لذات الغرض.[9]

لقد صارت موجة الاحتجاج التي يشنها المعتقلون ترسم مشهدا مزعجا للحكومة الفرنسية التي وجدت نفسها أمام تحديا محرجا، لاسيما وأن تلك الحركات التي تضاعف عددها - حيث أحصت سنة 1960م لوحدها ما مجموعه 114 إضرابا عن الطعام- كانت في كثير من الأحيان تتم تحت قيادة زعماء الثورة المسجونين، بما يحملونه من ثقل سياسي، وللمكانة التي يحظون بها شعبيا، علاوة على الاحترام الدولي، مما أضفى عليها بعدا متميزا.[10]

3. إضراب نوفمبر 1961م السياق والمجريات:

في الواقع، وعلى أهمية الحراك الاضرابي السابق،إلا أن الخطوة التاريخية التي أقدم عليها المساجين الجزائريين في شهر نوفمبر 1961م تمثل قمة النضال الجماعي لأولئك الذين صودرت حريتهم، وتكاد تكون

سابقة لا عهد لها في مسيرة النضال عبر هذا الأسلوب على مستوى كافة الحركات التحررية.

كانت الظرفية السياسية في غاية الحساسية، ومظاهر سياسة التهدئة المطبقة في الجزائر عبرت المتوسط لتصنع المشهد الدموي في عاصمة حقوق الإنسان، حيث استفاقت الجالية والرأي العام الفرنسي على مذبحة الـ17 أكتوبر التي توجت مظاهرات الجزائريين السلمية، ووسط تلك الأجواء بادرت الفدرالية إلى القيام بعملية استعراضية كبيرة تتمثل في إعلان الإضراب عن الطعام من طرف المعتقلين، لاسيما وأن مراكز الاعتقال بفرنسا كانت تعج بالنزلاء ممن ألقي عليهم القبض خاصة بعد العمليات المسلحة الشهيرة التي نفذت على مستوى عديد الأماكن بالتراب الفرنسي في شهر أوت 1958م وما أعقبها من مطاردات حيث بلغ عددهم قرابة العشرين ألفا.[11]

في الحقيقة، فإن عملية من هذا النوع بما تحتاجه من تغطية إعلامية كان من غير الممكن الرهان عليها بالجزائر، حيث التعتيم المطبق المفروض على مثل هذا العمل السياسي، الأمر الذي جعل جبهة التحرير الوطني تنقل المعركة إلى السجون الفرنسية، حيث يصعب حجب إضراب الجوع، لاسيما بعد نقل العديد من المسؤولين إليها ابتداء من عام 1958م.[12]

كان لابد إذن من الإعداد لعملية عامة ومنسقة تشمل كافة المسجونين في فرنسا وفي الجزائر كي يكون لها تأثير أكبر من الإضرابات الفردية المسجلة هنا وهناك، وتهدف إلى انتزاع الاعتراف للمناضلين الجزائريين المسجونين بحقهم في أن يعاملوا كسجناء سياسيين، وهو اعتراف أهم من مجرد تحسن مادي لظروف الاعتقال لأنه يدخل في طبيعة الكفاح الذي يفرض نفسه، أي الكفاح السياسي مع كل ما يترتب عنه من تبعات قانونية على الصعيدين المحلي والعالمي، وعند التحقق من استعداد الجميع صدر الأمر بالقيام بإضراب غير محدود عن الطعام، وتقرر أن يدخل حيز التنفيذ يوم 1 نوفمبر 1961م.[13]

في الواقع لقد اتخذ قراران متفاوتان في الأهمية، فاستنادا إلى علي هارون، فإنه وبطلب من الحكومة المؤقتة تقرر في 26 أكتوبر أن يعلن عن إضراب عن الطعام بداية من أول نوفمبر 1961م يشمل جميع السجون في الجزائر وفرنسا، تأكيدا للالتحام والتضامن بين الشعب وجيش التحرير الوطني، على أن تستمر الحركة انطلاقا من الثاني نوفمبر في فرنسا للحصول على نظام سياسي، يطبق على كافة السجناء الجزائريين هناك بينما ترك خيار المواصلة من عدمها للمساجين داخل الجزائر، مع تفضيل أن تكون المشاركة جماعية أيضا في هذه المرحلة الثانية.[14]

تفيد شهادة صالح الوانشي بأن ظروف إعلان الإضراب العام عن الطعام لشهر نوفمبر 1961م كانت حساسة، فقد جاءت في أجواء استئناف المفاوضات، ووسط حالة التجاذب بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، فكان لابد من توظيف المعتقلين، وفي هذا الإطار أرسل مسؤولو الاتحادية بفرنسا تعليمات إلى السجون تنصص على :

- القيام بإضراب عن الطعام مدة 24 ساعة بمناسبة اليوم الوطني لأول نوفمبر، والتأكيد في الرسالة التي ستوجه إلى مختلف الشخصيات أو الهيئات على شعار الاستقلال، ووحدة التراب الوطني بما فيه الصحراء وعلى المفاوضات مع الحكومة المؤقتة، وعلى تحرير الوزراء الجزائريين المعتقلين.

- الشروع في اليوم الموالي، أي الثاني من نوفمبر في إضراب لا محدود يهدف إلى تطبيق النظام السياسي على كل المعتقلين الجزائريين سواء أكانوا في السجون أم في المعتقلات.[15]

ويبدو أن الإجماع على الخطوة لم يكن تاما، فقد جاء رد الوانشي وبعض رفاقه متشنجا، حيث اعتبروا الإضراب ليوم الفاتح نوفمبر أمرا مشروعا من أجل التعجيل بانتصار القضية الجزائرية لكنهم أبدوا التحفظ على الخيار الثاني، ويظهر ذلك في التساؤلات المنطقية التي طرحت، والتي كان من بينها: في الحالة التي نفصل فيها عن العالم الخارجي، ويعزل فيها البعض عن الآخرين كيف يمكن توقيف الإضراب؟ ومن يوقفه؟ كيف العمل لتجنب تراجعات متتالية قد تؤدي في النهاية إلى الفشل؟.

حملت الرسالة المؤرخة في 31 أكتوبر 1961م، والتي بعث بها الرجل إلى قيادة الفدرالية رؤيته للكيفيات التي ينبغي أن تتم بها عملية استعراضية من هذا النوع، بما تحمله من مخاطر على صحة المنفذين ودلت من خلال مضمونها على أن حبل التواصل بين الجانبين لم يكن سلسا حيث جاء فيها:(الجدير بالذكر أن كفاحا من هذه الأهمية (إضراب عن الطعام لا محدود) الذي يعرّض حياة وبصفة أكيدة صحة آلاف من الوطنيين الذين قد تلقّوا كثيرا من الآلام، يحتاج إلى تنظيم متقن ودقيق ولكن يبدو أن الأمر لم يكن كذلك المنطق السليم يتطلب استشارة المعتقلين لأنهم المعنيون، إن آراءهم قد تساعدكم).[16]

وعلى صعيد التحضيرات للحدث، أورد فتحي الذيب بأنه قد تلقى رسالة من أحمد بن بلة قبيل مباشرة الزعماء للحركة الاضرابية، بما يفيد أنهم يعتزمون القيام بإضراب عن الطعام احتجاجا على المعاملة السيئة التي يخضعون لها، وعدم تمتعهم بوضعية السجناء السياسيين، وهي إستراتيجية مقصودة من طرف السلطات الاستعمارية للضغط عليهم بغية تقديم تنازلات، وفي ذات الرسالة دعا كاتبها إلى

ضرورة تدخل الرئيس جمال عبد الناصر بما يحمله من ثقل على الساحة العربية والدولية، من خلال شن حملة إعلامية وتعبئة الشعور العام العربي والأجنبي.

وبالفعل فقد باشرت أجهزة الإعلام المصرية حملتها الدعائية متهمة الحكومة الفرنسية بالتخلي عن إنسانيتها، مع تحميل الجنرال ديغول شخصيا مسؤولية الحفاظ على سلامة الزعماء الخمسة، وحققت الحملة ثمارها، خاصة وأنها شملت مخاطبة الشعب الفرنسي من خلال البرنامج الموجه باللغة الفرنسية ليسجل في الأخير تراجع الجنرال ديغول عن موقفه، وعودته لاستئناف المفاوضات.[17]

وفي وصفه لأهمية الخطوة وخطورتها، يتحدث مصطفى بودينة عن معايشته التجربة (كان علينا أن نضيف حدثا ذا أهمية كبرى إلى المظاهرات الشعبية التي قضت على السلطة الاستعمارية المتهاوية فبقدر ما كنا نخشى هذه المحنة، بقدر ما كنا مصممين على تحملها إلى نهايتها)[18]، وهي شهادة تتقاطع مع شهادة زميله في النضال أحمد دوم، الذي أكد بأن الإضراب الذي دام طويلا كان قاسيا جدا وكعينة عن ذلك، ذكر بأن إدارة السجن قد قامت بعد بضعة أيام بقطع الماء لحرمان المضربين من الحاجة الضرورية للشرب، مما حدا بالعديد منهم إلى استغلال ما تجود به السماء من مياه الأمطار وذلك بتخزينها في الأواني التي يحوزونها قصد استعمالها لتخفيف العطش عند الحاجة.[19]

لقد قاد قاطرة الإضراب بن بلة ورفاقه ابتداء من 2 نوفمبر 1961م وحمل بلاغهم المنشور في فاتح نوفمبر الأسباب التي قادتهم إلى هذا الخيار:

أ/ فضح سياسة الفساد التي تتواصل في إصرار واحتقار لتقاليد الضمير الفرنسي، وقوانين الحرب وابسط الأنظمة الإنسانية.

ب/ المشاركة في حركة الإضراب العام عن الطعام الذي يشرع فيه يوم 2 نوفمبر الوطنيون المعتقلون في فرنسا من أجل الحصول على النظام السياسي.

ج/ الاحتجاج على المضايقات ضد محاميهم الذين تمثل محاكمتهم تحديا صارخا للعدالة.

د/ التضامن مع كل الإخوان والأخوات المنتمين للمغرب العربي، أي مع التونسيين والمغاربة الذين كانوا ضحية لنفس تدابير الميز العنصري.

هـ/ إثارة مشكلهم الخاص لا من زاوية ظروف إيقافهم، لكن من حيث مبدأ الاعتقال نفسه الذي هو نتيجة خرق فاضح لحقوق الإنسان، والمس بسيادة دولة مستقلة، وعمل قرصنة في نظر القانون الدولي.[20]

رأى البعض أن الدافع الأخير المعلن عنه والمتعلق بقرصنة طائرة الزعماء قد وضع الفدرالية والحكومة المؤقتة في حرج شديد، فمن جهة سيكون ذريعة لحسابات مختلفة، وسيقدم قراءة مفادها وجود خلافات بين الفريق الحكومي الجزائري، كما يمكن أن يؤدي إلى المجازفة بصرف الأنظار عن الهدف الجوهري للعملية برمتها، وبالفعل فقد تحدثت وسائل الإعلام الكبرى خلال أيام عن إضراب بن بلة ورفاقه، وتجاهلت معاناة باقي المضربين وهم بالآلاف.[21]

لقد تواصلت تلك الأخبار الموجهة من عديد الصحف العريقة على غرار " ليبيراسيون Libération " التي كتبت في يوم 02 نوفمبر معلنة أن بن بلة وبقية القادة في حصن توركان قد بدأوا إضرابا عن الطعام وتحت نفس العنوان كتبت صحف " باريس براس Paris-presse " و " لوموند Le Monde"، و " فرانس سوار France-soir " وهكذا استمرت معالجتها للحدث طيلة الأسبوع الأول، يحكمها في ذلك إما الحسابات السياسية أو البحث عن الإثارة، أو لنقص في المعلومات، وظلت نفس المفردات تتردد مع مفتتح الأسبوع الثاني، وكعينة عن ذلك ما كتبته جريدة " لوموند " ليوم 8 نوفمبر، من أن إضراب السجناء الجزائريين عن الطعام يدعم حملة للإفراج عن بن بلة بل أن جريدة " لومانيتي l'Humanité " ليوم 15 نوفمبر، استمرت تركز على القادة، حيث جاء في عمودها بأن بن بلة ورفاقه يرفضون العلاج والتغذية بمستشفى غارش Garches.[22]

فهل نفهم من ذلك أن الفدرالية لم تقم بدورها الإعلامي كما يجب لإنارة الرأي العام الفرنسي والدولي؟، لاسيما أن عامل الوقت في هذه الحالة يعد بالغ الأهمية، ذلك أن كل يوم يمر يشكل تحديا صحيا ومعنويا إضافيا للسجناء.

على أية حال، دلت بعض المعطيات على أن شهة التقصير غير واردة، ويمكننا أن نستشف ذلك من الرسالة التي وجهها بتاريخ 6 نوفمبر حسين المهداوي المدعو "برنار" Bernard مسؤول هيئة الدفاع إلى لجنة الفدرالية مخاطبا المدعو " آلان" Alain– وهو الاسم المستعار لعلي هارون - معبرا فيها عن قلقه من هذه الوضعية حيث جاء فيها (يا عزيزي آلان، إن الصحافة لا تعير اهتماما كبيرا في بداية هذا الإضراب للوضعية على مستوى المعتقلات، في ظل تعدد الوقائع المتعلقة بالجزائر، ومن ذلك ارتدادات مظاهرات الـ17 أكتوبر المؤكد أن الإضراب يعم كافة المعتقلات حيث أشعر الجميع بالعملية، غير أننا لا نتوفر على

المعطيات الكاملة حيث أن المحامين وعائلات المعتقلين لم تتح لهم الزيارة لحد الآن).[23]

وكسرا لحالة العزلة وشبه الحصار الإعلامي المضروب، اقترح المهداوي في رسالة بعثها بتاريخ 8 نوفمبر إلى لجنة الفدرالية تفادي إخراج المهاجرين في مظاهرات عامة غير مخطط لها، والتي يمكن أن تكون انعكاساتها سلبية، وبدلا عن تلك الخطوة يفضل حصر التظاهر أمام السجون، وبالفعل تحركت المنظمة السياسية للجبهة، فبادرت بتنظيم مظاهرات نسائية يوم 9 نوفمبر، كانت أهمها المظاهرة التي وقعت أمام سجن سان بول في مدينة ليون بمشاركة 400 امرأة تعرضن جميعا للتوقيف من الشرطة، ثم أطلق سراحهن بعد وقت قصير، كما جرت مظاهرات مماثلة أمام سجون لاصنتي وماتز وغرونوبل وفانسان.[24]

وداخل الجزائر وبعد مرور أسبوعين على الحركة، لم تكن هناك أصداء كما كان يفترض وهذا ما عبر عنه مسؤول الصحافة والمعتقلات بالفدرالية، الذي أشار إلى أن التساؤلات أصبحت مطروحة بحيث لم يفهم الجميع لماذا لم يلتحق السجناء داخل الوطن بالإضراب، بالرغم من أن تلك السجون كانت الأكثر حاجة إلى النظام السياسي، فكان لابد من تصحيح الوضع، ومضاعفة الاتصالات من أجل أن تلتحق بالعملية قبل النهاية[25]، وهو ما يبدو أنه قد حصل وأشارت إليه المجاهد، عندما أوردت أخبار بعض المظاهرات في عدد من السجون في مدن الجزائر، وقسنطينة، والبليدة، وباتنة وقالمة، وغيرها.[26]

وبالنسبة لنشاط الفدرالية في إطار متابعتها لهذه المسألة، فقد نشرت يوم 06 نوفمبر 1961م بلاغا تحدثت فيه عن دواعي العمل الوطني الذي قام به المعتقلون الجزائريون بسجون فرنسا ولخصت أهم تلك الدواعي في النقاط الآتية:

- إجبار الحكومة الفرنسية على الاعتراف لجميع المعتقلين الجزائريين بالنظام السياسي.
- إنقاذ كرامة المساجين الجزائريين والدفاع عن أنفسهم كمناضلين ثوريين.
- التضامن مع الوزراء الخمسة في الحكومة المؤقتة المعتقلين في قصر توركان.[27]

ونشرت المجاهد من جهتها سلسلة من التصريحات والبلاغات لممثل الحكومة المؤقتة والناطق الرسمي باسمها أمحمد يزيد، ومنها تصريح 12 نوفمبر 1961م حيث ذكر فيه أن إضراب الجوع اللانهائي الذي يشنه الوزراء الجزائريون الخمسة المعتقلون، وكافة المساجين الجزائريين بفرنسا يشكل عملا مشروعا تسانده الحكومة بكل الوسائل، مضيفا بأنه قد تم توجيه الطلب إلى جميع الشعوب الشقيقة والصديقة لضمان مساندتها القوية، بغية حمل الحكومة الفرنسية على اتخاذ إجراءات من شأنها أن تضمن احترام كرامة المعتقلين السياسيين.[28]

وفي إطار متابعتها لتطورات الموقف، أوردت لسان الثورة تصريحا للناطق باسم الحكومة يوم 16 نوفمبر 1961م جاء فيه: (يدخل إضراب الجوع غير المحدود الذي شنه المعتقلون السياسيون في فرنسا وفي مقدمتهم الوزراء الخمسة للحكومة المؤقتة أسبوعه الثالث، وهو عمل شرعي وبطولي يقوم به 15 ألفا من الوطنيين الجزائريين، وهو عمل تسانده الجزائر حكومة وشعبا).[29]

لقد حاولت بعض الدوائر إجهاض عملية الإضراب بتحريف أهدافها، وذلك ببث دعاية مفادها أن هذه الحركة تصب في مصلحة تحرير القادة الخمسة فقط، وقد أشار قائد الفدرالية وقتئذ إلى هذه المسألة على هذا النحو (أوشك الإضراب على عملية إجهاض، فلقد طلبنا من الوزراء الخمسة الموقوفين في حصن توركان أن يعطوا إشارة الانطلاق تأييدا لمطالب السجناء، فشرعوا في الإضراب فعلا، لكن بتقديم مطالب تتعلق بأوضاعهم الخاصة، لقد انقلبت الأمور إلى درجة أن هذا الإضراب الفريد من نوعه من حيث الحجم قد تحول في أعمدة الصحف إلى إضراب بن بلة ورفاقه المطالبين بتحريرهم كادت الحركة أن تحيد عن هدفها الأصلي على حساب عشرات الآلاف من الرجال والنساء المسجونين في 80 معتقلا و5 محتشدات المتواجدة بفرنسا دون احتساب ما هم موجود بالجزائر سيستفيد منها الخمسة وحدهم إذن، لذا فقد كان لزاما على الفدرالية أن تتدخل لوضع حد لهذا الانزلاق)، وبالفعل فقد طلب من الوزراء الخمسة توضيح موقفهم كي يقدموا للحركة سندا خاليا من كل لبس.[30]

أصدر الوزراء الخمسة المعتقلون بيانا نفوا فيه نفيا قاطعا المزاعم التي تدعي وجود خلاف أو نزاع بينهم وبين قيادة الحكومة المؤقتة، وذكروا في هذا الصدد: (منذ بداية إضراب الجوع قامت حملة من الأخبار الكاذبة والتآويل الخاطئة سعيا إلى قلب الحقائق، وتشويه القصد من الإضراب...إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وحدة لا تتجزأ، والوزراء المضربون عن الأكل يسيرون في نفس الخطة السياسية للحكومة المؤقتة ويأبون إلا أن يؤكدوا أنهم لا يجعلون من الإفراج عنهم شرطا للتفاوض وبشأن الإضراب المتزامن الذي يشنه بقية الوطنيين المعتقلين في السجون الأخرى، فان الوزراء المعتقلين يؤكدون أن وقف هذه الحركة، مرتبط بمنح وضمان نظام الاعتقال السياسي لهم)[31].

وكان موقف الحكومة المؤقتة واضحا أيضا، فقد طالبت بضرورة التعجيل بالإفراج عن الوزراء الجزائريين الخمسة، معتبرة هذه المسألة موقفا أساسيا ودائما، وقد تم تحديده بوضوح خاصة أمام الوفد الفرنسي في محادثات إيفيان ولوغران، ودعت إلى وجوب إشراك نائبي رئيسها، ووزرائها الثلاثة المعتقلين في فرنسا في مسؤوليات التفاوض، وهي في هذا التصريح تؤكد نفيها للتسميمات المروّجة وحملات التضليل الاستعمارية التي تحدثت عن وجود نزاع بين الحكومة المؤقتة والوزراء المعتقلين.[32]

وتحت عنوان: " أكبر معركة في تاريخ الاعتقال السياسي "، تساءلت المجاهد عن دلالات هذه الحركة وأبعادها فكتبت (إن إضرابات الجوع في الماضي كانت عبارة عن معارك تهدف إلى الحصول على مطالب معينة في نطاق استمرار الحرب، ولم تكن تهدف إلى إثارة مبدأ السلم أو الحرب أما معركة 02 نوفمبر 1961م فكانت لها أبعاد أوسع وأعمق ...إنها اختيار حاسم لميزان الحرب والسلم في فرنسا، وامتحان دقيق لتوازن القوى بين دعاة السلم، وأنصار الحرب في فرنسا والعالم، فهي بهذا المعنى ترتفع إلى مستوى المعركة الأصلية).[33]

يبدو أن الصحافة الفرنسية لم تعر كثير اهتمام للحركة الاضرابية لحظة الإعلان عنها فتلك الصحف لم تكن تعرف أن ذلك البلاغ الصغير الذي اتصلت به يوم أول نوفمبر مباشرة من يد محامي الوزراء، أو بواسطة وكالات الأنباء، هو نقطة البدء لأكبر معركة في السجون عرفها التاريخ الثوري لذلك وضعت هذا البلاغ في زوايا معزولة على صفحاتها الداخلية.[34]

وفيما يشبه الحديث على لسان الحكومة الفرنسية، استعرضت المجاهد موقف سلطات باريس خلال المرحلة الأولى من الإضراب بإبراز تجاهلها للحدث، وتصميمها على عدم الرضوخ فجاء التعبير عن ذلك بطريقة ساخرة (المضربون تتدهور صحتهم...لا بأس...إن الطبّ الحديث يقول بأن لا خطر عليهم ما لم يمر أسبوعان، وعلى فرض أن هناك خطرا حقيقيا يتهددهم، فهناك المستشفيات، وهناك التغذية الإجبارية... وزيادة على ذلك، أليس هؤلاء الجزائريون متعودين على الجوع...ولولا فرنسا لماتوا جوعا من زمان، وما الفرق بين أن يموتوا جوعا مضطرين أو مختارين، فليستمر إضراب الجزائريين، ففرنسا لن ترضخ، ولن تتراجع).[35]

مع تواصل الإضراب وتدهور الحالة الصحية لعدد من المعنيين، وجدت السلطات الفرنسية نفسها في موقف الحرج، فبادرت في خطوة التفافية إلى برمجة القيام بحركة نقل للثلاثي بن بلة وخيضر، وآيت أحمد صوب مستشفى غارش، الأمر الذي رفضه هؤلاء حيث مكثوا في زنزاناتهم واستعدت السلطات الفرنسية لتحويلهم ولو عنوة، وكان يوم 13 نوفمبر 1961م يوما متميزا طبعه حضور تشكيلات أمنية من فرق الأمن الجمهوري أحاطت بقصر الاعتقال، حيث تواصلت معركة الأعصاب إلى غاية ساعات الليل، وبعد تدخل من أحد المحامين حوّل المعتقلون على متن سيارات إسعاف عسكرية، وهي رمزية شكلية اهتم بها المسؤولون، على اعتبار أن هؤلاء القادة الثلاثة هم أسرى حرب.[36]

بينما نقل بوضياف، وبيطاط إلى مستشفى فرين، ووعد بقية المعتقلين بوضعهم في النظام " أ " لكن المعتقلين رفضوا إيقاف الإضراب، فهذا النظام المروج له ليس هو نظام السجن السياسي إذ أنه عبارة عن تعديل طفيف لنظام سجن الحق العام، مع إضافة بعض التسهيلات التي تم التراجع عنها تدريجيا زيادة على كونه ليس معمولا به في كل سجون فرنسا.[37]

وفي الوقت الذي أيد فيه قطاع واسع من الشعب الفرنسي شرعية المطالب الجزائرية، وفي الوقت الذي كان العالم كله يردد صدى الإضراب العظيم، ويظهر مواقف الاستنكار، حاولت قوى الحرب في فرنسا استغلال هذه المعركة لتحطيم أمال السلم والتفاوض وذلك من خلال:

- تقديم إضراب الجوع في قالب شرط جديد افتعلته الثورة الجزائرية لتعرقل به التفاوض، وأنه لا يعدو أن يكون نوعا من الضغط لتقديم المزيد من التنازلات، والتي يرى أنصار مواصلة الحرب أنه قد تم عرض الكثير منها، وبرأيهم فان الجزائريين هم من قاموا بالحركة الاضرابية وعليهم إيقافها.
- أن الوزراء المعتقلون هم أسرى حرب ، فكيف يجوز إطلاق سراحهم والحرب لا تزال قائمة وأكثر من ذلك فهؤلاء يعتبرون من مجرمي الحق العام، ولذلك فتمتيعهم بالحرية يعني الدّوس على القانون.
- محاولة تقديم الإضراب على أنه عمل قام به الخمسة، وهو موجه ضد الحكومة المؤقتة لإجبارها على الرضوخ للمطالب الفرنسية القاضية بوقف العمليات الفدائية، حيث كان الفرنسيون يأملون في أن يجنح الوزراء إلى هذا الأمر بتوجيه نداء للمقاتلين على الأرض لفعل ذلك، مما يضرب في الصميم المبادئ الرئيسية للنضال الثوري.[38]

لم تفلح كل المحاولات الرامية إلى تكسير الالتفاف حول نضال المساجين بفعل قوة الصمود ودعم المجتمع الدولي، مما اضطر وزير العدل الفرنسي إلى الخروج عن صمته يوم 17 نوفمبر عقب الصفعة التي تلقتها بلاده في المنتظم الأممي يوما قبل ذلك، ليشرح في حديث بثه التلفزيون أن وزارته تطلق على النظام السياسي الممنوح للمعتقلين

الجزائريين اسم النظام " أ "،وقد تدخل الصليب الأحمر الدولي لاطلاع القادة الخمسة على إجراءات هذا النظام، مع تقديم ضمانات لتطبيقه في جميع السجون الفرنسية.[39]

توج الاتفاق الموقع في 19 نوفمبر الذي كان برعاية ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر السيد بواسييه وحضور هيئة الدفاع، ولجنة السجناء، ووزير العدل الفرنسي شينو بوضع نهاية سعيدة للإضراب، وقد تولى حسين المهداوي تحرير مضمون التصريح الذي نشر بالمناسبة، حيث تضمن الاتفاق النقاط الآتية:

- التحرير الفوري لمنشور رسمي يوضح المضمون التطبيقي للنظام السياسي.
- تطبيق النظام السياسي المحدد على هذا النحو في السجون ومعسكرات الإقامة الجبرية في فرنسا والجزائر.
- ضمان اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتطبيق هذا النظام السياسي.

وبعد هذا النصر صدر بيانا أعلن أن السجناء والمعتقلين يتوقفون عن الإضراب عن الطعام ابتداء من يوم 20 نوفمبر.[40]

4. صدى معركة الإضراب عن الطعام إعلاميا وسياسيا.

لقد كانت المعركة الإعلامية والدعائية حاسمة في بلوغ الهدف المسطر للإضراب، وإذا كانت التغطية قد بدأت خافتة، غير أنها سرعان ما شقت طريقها لتصبح الحدث الأبرز في فرنسا وتجتاز الحدود لتغدو قضية رأي عام عالمية، وقد ساهمت الكثير من الجهود في اختراق جدار التعتيم الرسمي حيث لعبت أجهزة الفدرالية وكان لنشاط وكفاءة وزير الإعلام في تونس أمحمد يزيد، وممثل الحكومة المؤقتة في نيويورك عبد القادر شندرلي، دورا كبيرا في إنجاحها على الصعيد الدولي، ولا أدل على ذلك من الموقف الذي تعرض له ممثل فرنسا في هيئة الأمم المتحدة السيد هيرفي ألفان Hervé Alphand الذي أجبر على الخروج من الجلسة أمام رد فعل الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة المؤيدة لمطالب الجزائريين، بينما ظل متشبثا بأطروحته البالية والتي تصر على أن الجزائر شأن من الشؤون الفرنسية الداخلية.[41]

لقد أثار هذا الإضراب حركة من التضامن الدولي لم يسبق له مثيل، بفعل العمل الدبلوماسي والمساعي التي قامت بها بلدان إفريقيا وآسيا والبلدان الاشتراكية تلبية لنداء الحكومة المؤقتة، فكانت تلك الاحتجاجات الاستنكارية التي صدرت عن الرأي العام في أوربا وأمريكا، دليلا يثبت بقوة وجود مشكل الظروف غير الطبيعية التي يوجد عليها الوطنيون الجزائريون في السجون الفرنسية.[42]

ففي يوم 10 نوفمبر 1961م، اجتمعت الوفود العربية والإفريقية في الأمم المتحدة وقررت بذل مساع في الهيئة الأممية ولدى أمينها العام للتدخل لدى فرنسا ومطالبتها بمنح النظام السياسي للوطنيين الجزائريين وأعلن من جهته ناطق باسم الحكومة السوفياتية في بلغراد أن الخطورة التي بلغتها حالة المعتقلين الجزائريين قد أثارت سخطا شعبيا كبيرا لدى الرأي العام اليوغسلافي.

وفي بروكسل أصدرت اللجنة البلجيكية من أجل السلام في الجزائر بيانا تنديديا بأعمال القمع والاضطهاد التي يتعرض لها الجزائريون في السجون الفرنسية، وذكرت أن حراس السجون قد حطموا أجهزة الراديو التي يمتلكها المعتقلون، وسحبوا منهم كل أغطيتهم، وعبّر أيضا كل من المجلس الوطني لحركة السلم في باريس، ورابطة حقوق الإنسان عن استنكارهما للظروف التي يحياها المعتقلون مطالبين السلطات التجاوب مع مطالب هؤلاء.

وفي منطقة المغرب العربي، تعالت موجة المساندة الشعبية والرسمية، ففي المغرب الأقصى وبدءا من يوم 10 نوفمبر تحركت السلطات، حيث أقامت جسرا جويا مع باريس، فقد تم إيفاد علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال وهو وزير أيضا، ورضا غديرة وزير الداخلية، و الدكتور الخطيب وهو وزير، علاوة على السفير محمد شرقاوي، وذلك لتقديم اقتراحاتهم إلى الجنرال ديغول.[43]

وشعبيا شهد يوم 11 نوفمبر قيام مظاهرات كبرى في مختلف أنحاء المغرب وخاصة في مدينة الرباط احتجاجا على جرائم الاستعمار الفرنسي، وتضامنا مع الوطنيين المعتقلين بما فيهم الوزراء الخمسة وقد أحرق المتظاهرون جانبا من السفارة الفرنسية، وأنزلوا عنها العلم الفرنسي ورفعوا مكانه العلم الجزائري، وفي يوم 14 نوفمبر أعلن طلبة جامعة الرباط إضراب الجوع لمدة 24 ساعة تضامنا مع المعتقلين الجزائريين، وقد امتد هذا الإضراب إلى المدارس العليا والثانوية في المغرب، كما قرر من جهته الإتحاد الوطني للقوى الشعبية والحركة الشعبية تنظيم اجتماعات ومظاهرات في مختلف أنحاء المغرب.

وفي 13 نوفمبر وجهت الجامعة العربية نداء إلى الرأي العام العالمي تطالبه بالضغط على الحكومة الفرنسية، حتى تستجيب لمطالب المعتقلين الذين يتهددهم خطر الموت، وفي ذات اليوم أصدرت الحكومة الاندونيسية بيانا قويا أعلنت فيه عن قلقها وحيرتها بسبب المعاملة السيئة التي يلقاها الوطنيون الجزائريون في السجون والمعتقلات، ودعت إلى الاستجابة لمطالبهم.

وفي يوم 14 نوفمبر قدمت الحكومة الليبية احتجاجا إلى الحكومة الفرنسية على المعاملة السيئة التي يلقاها الوطنيون الجزائريون في السجون ، وطالبت بإطلاق سراح الوزراء المعتقلين وتمتيع كل المعتقلين بالنظام السياسي، وفي الخرطوم قام الطلبة بمظاهرات تضامنية ، وقدمت حكومة السودان مذكرة إلى الحكومة الفرنسية عبرت فيها عن حيرتها وقلقها حيال المعاملة السيئة للسجناء.

وفي باريس ندد بعض كبار الأساتذة والمفكرين، من بينهم المفكر والفيلسوف جون بول سارتر والأستاذ لورانت شوارتز، والأستاذ هيرفي بورج الذي كان مديرا لمكتب السيد ميشلي وزير العدل الفرنسي بسياسة الحكومة المتبعة في معالجة هذا الملف، حيث اعترف الأستاذ هيرفي، بأن إبعاد ميشلي عن الوزارة كان بسبب رفضه الامتثال لأمر الوزير الأول الذي طلب منه إلغاء ما اتفق بشأنه مع الموقوفين.[44]

وتواصلت موجة التنديد والتضامن يوم 15 نوفمبر، ففي تونس، وافق مجلس الأمة بالإجماع على قرار يعبر عن استنكاره لتعنت الحكومة الفرنسية أمام تدهور الحالة الصحية للمعتقلين، كما شنّ طلبة المغرب العربي والعديد من الطلبة في القاهرة ودمشق وبغداد وعمان إضرابا عن الأكل لمدة يوم واحد، وعلى الصعيد الدولي ، ووجهت اللجنة السوفياتية للتضامن الإفريقي الأسيوي برقية إلى الجنرال ديغول تطالبه بتحرير الوزراء الخمسة وبقية المعتقلين على الفور، وبعث في ذات السياق الإتحاد الدولي للنقابات الحرة برقية إلى السيد ميشال ديبيري حملت نفس المطالب، وسجلت جامعة السوربون بباريس وقفة لآلاف الطلبة، الذين طالبوا بإطلاق سراح المعتقلين، ووقف المد الفاشستي المتصاعد في فرنسا، وتزامن مع هذا الحراك الطلابي مظاهرة لبعض الفرنسيين الأحرار بوسط باريس الذين هتفوا بتحرير المعتقلين، وقد تصدت لهم الشرطة واعتقلت 15 شخصا منهم.[45]

وفي منظمة الأمم المتحدة التي كانت جمعيتها العامة تناقش بداية من 6 نوفمبر موضوع الاستعمار طالب ممثل الباكستان "ظفر الله خان" قطع المناقشات والتطرق بصفة مستعجلة لوضعية المساجين الجزائريين وبالفعل طالبت لائحة قدمتها 34 دولة إفريقية وآسيوية بتطبيق النظام السياسي لصالح جميع المعتقلين السياسيين الجزائريين، وبالرغم من اعتراضات ممثل فرنسا، حصّلت اللائحة المقترحة خلال عملية التصويت ليوم 16 نوفمبر على 62 صوتا مؤيدا، في حين امتنعت 31 دولة عن التصويت.[46]

وقد حملت اللائحة التي صدرت عن الجمعية الإعراب عن الانشغال العميق على صحة آلاف المساجين والمخاطر الجدية التي يمكن أن يشكلها هذا الإضراب على التسوية السلمية والمتفاوض عليها للمشكل الجزائري، وبعد أن ذكّرت بمحتوى اللائحة رقم 1573 ليوم 19 ديسمبر 1960م، اختتمت بالقول (فإنها توجّه نداء إلى حكومة فرنسا طبقا للأعراف الدولية المعمول بها وللمبادئ الإنسانية لأن تستجيب للمطالب المشروعة للسجناء الجزائريين، وأن تعترف لهم بوضعية السجناء السياسيين حتى يصبح ممكنا وبلا تأخير وقف الإضراب عن الطعام).[47]

وفي يوم 16 نوفمبر، وهو اليوم الذي حددته جامعة الدول العربية لتضامن كل الأقطار العربية مع المعتقلين الجزائريين، شهد إضرابا عاما امتد من طنجة إلى بغداد، لقي استجابة شعبية هامة، كما قامت مظاهرات شعبية كبرى في كل الأقطار العربية، وبذات المناسبة أصدرت مختلف الهيئات والمنظمات السياسية والنقابية والطلابية بيانات تعلن فيها عن تضامنها مع قضية السجناء وأرسلت برقيات للجهات المعنية.[48]

والواقع أن هذا اليوم لم يكن عربيا فقط، بل كان أيضا يوما إفريقيا وعالميا، فقد شهدت العديد من البلدان الإفريقية على غرار غينيا، ومالي، وغانا، والسنغال عقد اجتماعات تضامنية، بل أن بعضها راسل الجنرال ديغول للتدخل، تحت التنبيه إلى أن استمرار الوضع سيسدد ضربة قاسية إلى علاقات فرنسا بمستعمراتها السابقة في القارة السمراء.[49]

لم يخفت ترمومتر الاحتجاجات فقد ظل يتصاعد، ومن ذلك ما حصل بالإتحاد السوفياتي يوم 16 نوفمبر، حيث نظم ما يزيد عن 2000 طالب إفريقي وسوفياتي مظاهرة احتجاج بالعاصمة موسكو هتفوا خلالها عبر الشوارع بحياة الحكومة المؤقتة، وقاموا بتحطيم زجاج السفارة الفرنسية وسرعان ما انتشرت موجة الاحتجاجات في كامل البلاد السوفياتية، كما أرسل الاتحاد النسائي السوفياتي برقية إلى الرئيس الفرنسي، والى الأمم المتحدة أعرب فيها عن تضامنه مع المعتقلين الجزائريين، ودعا إلى ضرورة الاعتراف بحرية الجزائر واستقلالها.[50]

وشهد يوم 17 نوفمبر، تجمعات ومهرجانات للطلبة والعمال في بولندا، ووجه طلبة جامعة فرسوفيا برقيات إلى الحكومة الجزائرية، وإلى الأمين العام الأممي، وإلى الجنرال ديغول استنكروا عبرها الأعمال الاضطهادية المسلطة على الوطنيين الجزائريين، ونفس النداء وجهه الإتحاد النسائي الديمقراطي العالمي، وفي العاصمة البلجيكية بروكسل، انتظمت مظاهرة أمام السفارة الفرنسية قادها الطلبة وعاشت أيضا العديد من المدن الفرنسية مثل كاين، ونانت، وليون على وقع احتجاجات النشطاء من الأحرار الفرنسيين.

وفي الأيام الموالية، استمرت مظاهر التضامن الدولي، فكانت هناك نداءات من النخب السويسرية والمنظمات الشعبية التشيكسلوفاكية، ومن مجلس النواب القبرصي، ولم تتوقف سلسلة التضامن الدولي مع أكبر معركة عرفها تاريخ السجون والمعتقلات في العالم أجمع حسب وصف جريدة المجاهد.[51]

يقول الباحث غي برفيلي متحدثا عن هذه التجربة، إن النجاح في انتزاع صفتهم كمعتقلين سياسيين كان فعلا انتصارا كبيرا، فلقد كان السجناء الجزائريون مصرّين على انتزاع الاعتراف بكونهم ليسوا من فئة المنحرفين الذين ينبغي إعادة تربيتهم في المراكز الخاصة، قبل إدراجهم من جديد في المجتمع الفرنسي، كانوا يعتبرون أنفسهم أفرادا منتمين إلى أمة أخرى، ولقد كانوا وهم في سجونهم يسعون بوسائلهم المحدودة لتحقيق نفس الهدف الذي ترمي إليه جهة التحرير الوطني.[52]

وتعلق المجاهد على نهاية معركة الإضراب، فتكتب (وبهذا الاعتبار تكون نهاية الإضراب انتصارا عظيما في مستوى عظمة المعركة، معركة إضراب الجوع، لأنه انتصار يجسم وحدة القيادة الثورية، ويشكل خطوة نحو السلم التفاوضي ما دامت الحكومة الفرنسية سلّمت بضرورة مساهمة الخمسة في مسؤوليات التفاوض).[53]

لخص علي هارون أهمية الحركة الإضرابية بالقول: (لم يحدث أبدا في تاريخ السجون إضراب شنّه مثل هذا العدد الكبير من الرجال والنساء خلال مدة بمثل هذا الطول، هذه المعركة المثالية تضاف إلى تلك التي جرت منذ سبع سنوات تحت أشكال مختلفة، إن المساجين الجزائريين بطرحهم مشكل مستقبل البلد أمام الهيئات الدولية، وحصولهم على تأييد العالم العربي بإضرابات التضامن والمواقف المؤيدة من بولونيا إلى أمريكا اللاتينية، فإنهم برهنوا بصلابتهم وانضباطهم على أنهم ليسوا خارج المعركة، بل يساهمون في التعجيل بساعة المفاوضات وحلول عهد الاستقلال).[54]

كتبت المجاهد عن حملة التضامن العالمية والأصداء التي خلفتها معركة الإضراب تقول (الانتصار العظيم الذي حققه أبطالنا في السجون والمعتقلات الفرنسية، لا يتمثل فقط في حصولهم على مطالبهم الشرعية العادلة بفضل كفاحهم وصمودهم، وتأييد العالم لموقفهم البطولي الرائع، إنه فوق ذلك انتصار روحي أظهر للعالم كله جانبا مشرّفا عظيما من جوانب الثورة الجزائرية...لقد كانت الصفات العظيمة التي أبرزها إضراب 15 ألف مناضلا جزائريا عن الطعام طوال ثلاثة أسابيع، هي التي جعلت العالم يهتز من أقصاه إلى أقصاه في نبضة واحدة مع الأبطال الجزائريين، الذين خاضوا أعظم معركة عرفها تاريخ السجون والمعتقلات في العالم).[55]

5.الخاتمة:

وما نخلص إليه في هذه الوقفة المقتضبة، أن الثورة الجزائرية قد دفعت بالجزائريين إلى الإقبال على استعمال كل الوسائل السلمية والعنيفة لتحقيق غايتهم، فحتى أولئك الذين اعتقدت فرنسا واهمة أنها قد أبعدتهم عن ميدان المواجهة، من خلال الزجّ بهم في السجون والمعتقلات، قد تحولوا إلى مناضلين متمرّسين أمدتهم تجربة الإيقاف روحا جديدة، مما مكّنهم من تقديم إسهامات نضالية مهمة جعلت تلك الأوكار المعزولة ميادين نشطة لطلب الحرية، وأعطت استماتتهم للبشرية ولعلماء الاجتماع دروسا عملية، تبرز لا محدودية المدى الذي يمكن أن يذهب إليه صاحب القضية العادلة، ولعل أفضل اعتراف بذلك ما حملته شهادة جاك شاربي Jacques Charby المناضل الذي ساند الثورة التحريرية ضمن شبكة فرانسيس جونسون عندما كتب يقول" لقد عرفت الجزائر في السجن ".

المراجع :

1- أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت (د.ت).
2- أحمد دوم: من حي القصبة إلى سجن فرين 1945-1962(مذكرات مناضل)، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013.
3- أحمد طالب الإبراهيمي: مذكرات جزائري، الجزء الأول: أحلام ومحن 1932-1965 دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.
4- آن ماري لوانشي: صالح لوانشي مسيرة مناضل جزائري، منشورات دحلب، الجزائر 2013.
5- بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012.
6- خالفة معمري: عبان رمضان، تعريب زينب زخروف، منشورات ثالة، الجزائر، 2008.
7- علي هارون: الولاية السابعة حرب جهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962 ، ترجمة الصادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.
8- غي برفيلي: النخبة الجزائرية الفرانكفونية 1880-1962م،ترجمة مسعود حاج مسعود وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 .
9- سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة ترجمة محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، وزارة

المجاهدين، الجزائر 2002.
10- عمر بوداود: من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني : مذكرات مناضل ترجمة أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 .
11- فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة،1984.
12- محمد عباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007.
13- محمد لبجاوي: حقائق عن الثورة الجزائرية، دار الفكر الحر، لبنان، 1971.
14- مصطفى بودينة: الناجي من المقصلة، ترجمة عمر المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر 2009.
15- المجاهد: العدد 108، 13 نوفمبر 1961م.
16- المجاهد: العدد 109، 27 نوفمبر 1961.
17- مريم صغير: " القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظميين 1954-1962"، مجلة المصادر، العدد 10، السداسي الثاني 2004.
18- Ali Haroun : La 7E Wilaya : La guerre du FLN en France 1954-1962, Casbah Editions, Alger, 2005.
19- Négociation ou dégagement en "Maurice Flory, Annuaire français de droit international, "Algérie 1volume 7, 196.
20- Marion Abssi: Le Nationalisme algérien et ses diverses expressions dans l'immigration en France métropolitaine entre 1945 et 1965 thèse de doctorat en histoire université de Liège, France, 2011-2012.
21- Mohamed Lebjaoui: Vérités sur la Révolution algérienne ANEP Alger.

الهوامش:

[1] - خالفة معمري: عبان رمضان، تعريب زينب زخروف، منشورات ثالة، الجزائر، 2008، ص ص 100- 102.

- لقد نصت المادة D 490 من مرسوم 23 فيفري 1959م على الآتي " إن المدنيين الذين عليهم قضاء عقوبة ذات طبيعة سياسية يستفيدون من الحق التام لنظام خاص يسمى سياسيا " ، وهذا اعتراف بأن ضحايا القمع ليسوا أشرارا لكن السلطات لا تريد الاعتراف مفضلة الإبقاء على وصف " لصوص خارجين عن القانون ".

وإذا كان النظام " أ " الذي حددت تطبيقه مذكرة 4 أوت 1959م ليس هو النظام السياسي الصرف، بل نظام قانوني هجين، ومع ذلك فقد أصبح ينظر إليه مع مرور الوقت واشتداد الحرب وكأنه هدية وجميل تقدمه إدارات السجون.

ينظر: علي هارون: الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962 ، ترجمة الصادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 497.

[2] - أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب بيروت، (د.ت) ، ص 126.

[3] - غي برفيليي: النخبة الجزائرية الفرانكفونية 1880-1962م،ترجمة مسعود حاج مسعود وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 ، ص ص 312-313.

[4] - أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص 126.

[5] - Mohamed Lebjaoui: Vérités sur la Révolution algérienne, ANEP, Alger, pp 8-786.

ينظر أيضا: أحمد طالب الإبراهيمي: مذكرات جزائري، الجزء الأول: أحلام ومحن 1932-1965، دار القصبة للنشر الجزائر، 2006، ص 123.

[6] - سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة محمد حافظ الجمالي منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002، ص 272. ينظر أيضا: محمد لبجاوي: حقائق عن الثورة الجزائرية، دار الفكر الحر، لبنان، 1971، ص ص 89-92.

و أيضا: محمد عباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 ص 456.

[7] - Mohamed Lebjaoui: Op.cit, p 91.

[8] - بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر 2012، ص 420.

[9] - Marion Abssi: Le Nationalisme algérien et ses diverses expressions dans l'immigration en France métropolitaine entre 1945 et 1965, thèse de doctorat en histoire, université de Liège, France, 2011-2012 , p 304.

[10] - محمد عباس: المرجع السابق، ص 456.

[11] - عمر بوداود: من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني : مذكرات مناضل، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 ، ص 184.

- بخصوص عدد السجناء الذين انخرطوا في هذه الحركة الإضرابية، فقد كانت التقديرات على النحو الآتي:

- 15000 سجين. ينظر: المجاهد: العدد 109، 27 نوفمبر 1961م، ص 2، ص 9.

- 18000 سجين. ينظر: Ali Haroun : La 7E Wilaya : La guerre du FLN en France 1954-1962, Casbah Editions, Alger, 2005, p 384

[12] - محمد عباس: المرجع السابق، ص 456. ينظر أيضا: المجاهد: العدد 109، 27 نوفمبر 1961، ص 8.

[13] - عمر بوداود: المصدر السابق، ص 185.

[14] - Ali Haroun : op.cit, p 382.

[15] - آن ماري لوانشي: صالح لوانشي مسيرة مناضل جزائري، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص 122.

[16] - المرجع نفسه، ص ص 122- 123.

[17] - فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص ص 532- 533.

[18] - مصطفى بودينة: الناجي من المقصلة، ترجمة عمر المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2009، ص 137.

[19] - أحمد، دوم: من حي القصبة إلى سجن فرين 1945-1962(مذكرات مناضل)، ترجمة أحمد بن محمد بكلي،دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013، ص 225.

[20] - المجاهد: العدد 109، 27 نوفمبر 1961م، ص 4.

[21] - Ali Haroun : op.cit, p 384.

[22] - Ibid : p 386.

[23] - Ibid, p 386.

[24] - Ibid : p 387.

[25] - Ibid : p 390.

[26] - المجاهد: العدد 109، 27 نوفمبر 1961م،، ص 4.

[27] - المجاهد: العدد 108، 13 نوفمبر 1961م، ص 8.

[28] - المجاهد: العدد 109، 27 نوفمبر 1961م، ص 2.

[29] - المصدر نفسه: ص 02.

[30] - عمر بوداود: المصدر السابق، ص 185.

[31] - المجاهد: العدد 109، 27 نوفمبر 1961م، ص 2.

[32] - المصدر نفسه: ص 2.

[33] - المصدر نفسه: ص 4.

[34] - المصدر نفسه: ص 4.

[35] - المصدر نفسه: ص 4.

[36] - المجاهد: العدد 109، 27 نوفمبر 1961م ، ص ص 4-5.

[37] - المصدر نفسه: ص 4.

[38] - المصدر نفسه: ص 5.

[39] - محمد عباس:المرجع السابق، ص 457.

[40] - Ali Haroun: op.cit, p 393.

[41] - عمر بوداود: المصدر السابق، ص 186.

[42] - المجاهد: العدد 109، 27 نوفمبر 1961م، ص 2.
[43] - المجاهد: العدد 108، 13 نوفمبر 1961م، ص 3.
[44] - المجاهد: العدد 109، 27 نوفمبر 1961م، ص ص 5-8.
[45] - المصدر نفسه: ص 8.
[46] - Maurice Flory, "Négociation ou dégagement en Algérie" , Annuaire français de droit international, volume 7, 1961, pp 838-839.
[47] - Ibid, p 839.
[48] - علي هارون: المصدر السابق، ص ص 514-515.
[49] - المجاهد: العدد 109، 27 نوفمبر 1961م، ص 8.
[50] - مريم صغير، " القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظميين 1954-1962"، مجلة المصادر، العدد 10، السداسي الثاني 2004، ص 212.
[51] - المجاهد: العدد 109، 27 نوفمبر 1961م، ص 9.
[52] - غي برفيليي: المرجع السابق، ص 316.
[53] - المجاهد: العدد 109، 27 نوفمبر 1961م، ص 10.
[54] - علي هارون: المصدر السابق، ص 516.
[55] - المجاهد: العدد 109، 27 نوفمبر 1961م، ص ص 8-9.